بمناسبة زيارة الكاظمي..بيان ملكي سعودي يشيد بالعلاقات الثنائية المهمة مع العراق

وذكر البيان الملكي أن "المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع - حفظهما ا – تحرص على وحدة الشعب العراقي الشقيق، والتعاون مع حكومته الحالية بقيادة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي لتحقيق المصالح المشتركة، وتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين بما يحقق الأمن والاستقرار في المنطقة".

وأضاف البيان، أن "المملكة تنظر بتقدير بالغ إلى أهمية زيارة دولة رئيس الوزراء العراقي ولقاءه مع سمو ولي العهد، بما يحمله ذلك من معانٍ ودلالات سياسية، تعكس إيمان الحكومة العراقية بأهمية العمق العربي والإسلامي والثقل الكبير الذي تمثله المملكة".

وأكمل، أن "المملكة حريصة على دعم جهود العراق في التصدي للتطرف ومكافحة الإرهاب، وتؤكد على ضرورة احترام سيادته ووحدة أراضيه، ووقف التدخلات الخارجية، وتعمل من هذا المنطلق على تقوية العلاقات الثنائية في جميع المجالات".

وأشار البيان الملكي، إلى أنه "على مدى تاريخها ترى المملكة العراق عمقًا إستراتيجيًا لها، وتربط أمنها بأمن العراق ضمن وحدة عربية، حيث تشهد العلاقات بين البلدين الشقيقين انطلاقة جديدة تسير نحو أوجه تعاون بناءة في المجالات السياسية والاقتصادية والبرلمانية وغيرها من المجالات".

وتابع، أنه "يتعاون البلدان الشقيقان من خلال شراكتهما في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وكذلك في مجموعة (أوبك بلس)، من أجل استقرار أسواق النفط، ويحرصان معاً على تسريع استعادة التوازن للأسواق، من خلال الالتزام بتطبيق اتفاقية (أوبك بلس)".

ولفت الى انه "بمرور السنوات الشاهدة على دعم المملكة غير المحدود لجمهورية العراق الشقيقة، فقد شهد عام 1440هـ فصلاً جديدًا من فصول دعم المملكة للعراق، حيث أعلن رئيس وفد المملكة في اجتماعات الدورة الثانية لمجلس التنسيق السعودي- العراقي معالي وزير التجارة الدكتور ماجد بن عبدا القصبي عن بناء مدينة رياضية لأبناء العراق هدية من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه ا -، وتقديم منحة من المملكة للعراق بمبلغ مليار دولار للمساهمة في تنميته لتكون المملكة شريكًا أساسيًا في نهضة العراق".

وتابع، أن "هذا الدعم جاء امتدادًا لعمل جاد بين البلدين أثمر عن لجان ومجالس من بينها مجلس التنسيق السعودي العراقي الذي افتتح مجلسه الأول خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه ا - ودولة رئيس الوزراء بجمهورية العراق الدكتور حيدر العبادي في عام 1439هـ".

وأكد البيان، على أن "المملكة تدعم جهود ومشاريع إعادة إعمار العراق، وتواصل الوفاء بالتزاماتها التي قدمتها خلال مشاركتها في مؤتمر المانحين في الكويت في العام 2018، مما يؤكد أن المملكة لم تتوان يوماً عن الوقوف إلى جانب العراق في مختلف الظروف، ويعكس حرص حكومتي البلدين الشقيقين على تفعيل أنشطة مجلس التنسيق السعودي العراقي، وكذلك تفعيل الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقعة بين الجانبين، عمق التعاون وتطور العلاقات بين المملكة والعراق بما يحقق المصالح الوطنية المشتركة ويسهم في تحقيق الأمن والاستقرار للمنطقة".

واشار البيان الملكي، الى ان "القنصلية السعودية افتتحت في العاصمة العراقية بغداد عام 1440هـ، كما أعلن معالي وزير التجارة الاستثمار رئيس الجانب السعودي في مجلس التنسيق السعودي العراقي أن العمل جارٍ على افتتاح ثلاث قنصليات أخرى في ثلاث مدن عراقية، مؤكدًا أن هناك 13 اتفاقية ومذكرة

تفاهم بين الجانبين السعودي والعراقي في جميع المجالات هي في مراحلها الأخيرة وسيكون لها أثر كبير في رفع مستوى التعاون بين البلدين بما يحقق تطلعات قادتيهما وشعبيهما الشقيقين"، مبينا أن "مجلس التنسيق السعودي العراقي يهدف إلى تعزيز التواصل بين البلدين على المستوى الاستراتيجي والارتقاء بالعلاقات الثنائية إلى آفاق جديدة في مختلف المجالات ومنها: الاقتصادية والتنموية والأمنية، والاستثمارية والسياحية والثقافية والإعلامية، فضًلا عن تعزيز التعاون المشترك بين الجانبين في الشؤون الدولية والإقليمية المهمة، وحماية المصالح المشتركة وتنمية الشراكة بين القطاع الخاص في البلدين".

وعن المجلس، اوضح البيان، أن "المجلس يتيح الفرصة لرجال الأعمال للتعرف على الفرص التجارية والاستثمارية وتبني الوسائل الفاعلة التي تسهم في مساعدتهم على استثمارها، وتشجيع تبادل الخبرات الفنية والتقنية بين الجهات المعنية من خلال العمل على نقل وتشجيع التقنية والتعاون في مجال البحث العلمي، وتبادل الزيارات والمشاركة في البرامج التدريبية، وتنمية المناطق الحدودية بين البلدين".

واشار الى ان "مجلس الغرف السعودية عقد عام 1439هـ ورشة عمل حول الفرص الاستثمارية الواعدة في العراق نظمها مجلس الأعمال السعودي العراقي، وأفضت إلى أن أوجه تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين ستسهم في زيادة الصادرات السعودية إلى العراق، وستكون عامًلا مهمًا لما يمثله العراق من سوق كبير للمملكة، وكذلك ستزداد واردات المملكة من العراق لامتلاكه مقومات اقتصادية جيدة في مجالات اقتصادية مختلفة، إلى جانب أنه سيسهم في تدفق الاستثمارات المباشرة في العراق"، مبينا أن "المجلس نظم أيضًا في عام 1440 هـ ملتقى الأعمال السعودي العراقي في مركز الملك عبدا للدراسات والبحوث البترولية بالرياض، لطرح الشراكات العراقية السعودية التجارية والاستثمارية في حيز النقاش وتعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين وتحفيز الفرص الاستثمارية الواعدة".

وشدد البيان على ان "المملكة والعراق تبذلان جهودًا ملموسة للرقي بأطر الثقافة والسياحة والآثار والمعرفة، حيث شاركت المملكة في معرض بغداد الدولي للكتاب عام 1440هـ، والتي تزيد من أواصر البلدين الشقيقين، وتحقق عبر التواصل الثقافي ما يصبو إليه الشعبين العراقي والسعودي من مد جسور أخوية راسخة".

وأكدت السعودية، بحسب البيان، حرصها على "دعم جهود العراق في مواجهة خطر فايروس كورونا المستجد (كوفيد - 19)، حيث قدمت دعماً صحياً عاجلاً للأشقاء في العراق عبر توفير كميات ضخمة من المساعدات الطبية، تشمل الأدوية والمواد الطبية وأجهزة التنفس، ومستلزمات الحماية الشخصية".

وأشار الى ان "البلدين يعقدان اجتماعات ثنائية مستمرة، ففي صفر1442 هـ، عقد في مدينة الرياض الاجتماع الثاني للجنة الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والإغاثة في مجلس التنسيق السعودي العراقي"، مشيرا الى انه "يوجد عدد من الشركات السعودية المستثمرة في العراق، كما توجد رغبة حقيقية لعدد آخر للتوسع باستثماراتها هناك، في الوقت الذي يفوق حجم الاستثمارات السعودية في العراق (2) مليار ريال، وسط حرص من الجانب السعودي على استثمارات إضافية من المتوقع أن تصل إلى (10) مليارات ريال تقريبًا في قطاعات مختلف".

وأكد البيان، عل أن "الجانبين السعودي والعراقي يسعيان الى رفع حجم التبادل التجاري بين البلدين، بعد فتح منفذ جديدة عرعر، لاسيما وأن لدى المملكة توجهاً نحو إنشاء وتشغيل المنطقة اللوجستية في هذا المنفذ لتكون منطقة اقتصادية خاصة، وكذلك بعد فتح الملحقية التجارية بسفارة المملكة في بغداد".

وبشان مشروع الكهرباء، أكد البيان الملكي، أن "تفعيل مشروع الربط الكهربائي بين البلدين، يسهم في دعم قدرات العراق على تلبية الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية، وإنهاء معاناة المواطنين العراقيين من الانقطاعات المتكررة للخدمة الكهربائية"، مبينا أن "المملكة تنظر بإيجابية إلى الدعوات المقدمة من الجانب العراقي لزيادة الاستثمارات السعودية في العراق، لاسيما في المجالات الحيوية مثل الطاقة، وتحلية المياه، والصناعات الغذائية، وغيرها من المجالات".

ولفت الى ان "الجانب البرلماني بين البلدين يحظى على دعم متواصل لمقاربته المباشرة مع تطلعات المملكة والعراق، ويعقد مجلسي الشورى والنواب اجتماعات ولقاءات عدة في ظل قيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود – حفظه ا – حيث يستعرض المجلسين ما يربط المملكة العربية السعودية وجمهورية العراق وشعبيهما الشقيقين من علاقات تاريخية، ويؤكدان أهمية السعي لتعزيزها ولا سيما على صعيد العلاقات البرلمانية، ويبحثان تفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية في المجلسين من خلال تبادل الزيارة بينهما بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين".

واختتم البيان الملكي، بانه "يتطلع شعبا المملكة والعراق إلى آفاق عالية من التطور والطموح، فهما يراهنان على قيادتين حكيمتين، جعلتا من التقدم والرقي ورخاء الشعبين أولوية لهما".